

Distr.: General  
3 September 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

#### لجنة التجارة والتنمية

#### الدورة الرابعة

جنيف، ١٢-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

### تقرير مرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالقضايا الرئيسية في التجارة والتنمية

#### مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

#### موجز تنفيذي

تنص الفقرة ٢٠١ من اتفاق أكرام على أن دور اللجان هو العمل، في جملة أمور، على تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة - وهي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية. ولمساعدة لجنة التجارة والتنمية في هذه المهمة، أعدت الأمانة هذا التقرير المرحلي عن مدى تنفيذها في عام ٢٠١١ وبداية عام ٢٠١٢ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بقضايا التجارة والتنمية، أي الفقرات ٨٩ و ٩٠ ومن ٩٤ إلى ١٠٦، و ١٧٠. ويسلط التقرير الضوء على العمل الجاري في مجالات البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، وأنشطة التعاون التقني خلال الفترة التي بدأت منذ الدورة الثالثة للجنة التجارة والتنمية، مع تصنيفه حسب كل فقرة من فقرات اتفاق أكرام المذكورة.

١- تنص الفقرة ٢٠١ من اتفاق أكرّا على أن دور اللجان هو العمل، في جملة أمور، على تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة - وهي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية. ولمساعدة لجنة التجارة والتنمية في هذه المهمة، أعدت الأمانة تقارير مرحلية عن مدى تنفيذها أحكام اتفاق أكرّا المتعلقة بقضايا التجارة والتنمية، وقدمت هذه التقارير إلى اللجنة في دوراتها الأولى والثانية والثالثة<sup>(١)</sup>. ويمثل هذا التقرير المرحلي التقرير الرابع في هذه السلسلة ويلخص مهمة اللجنة المتمثلة في تعزيز التآزر من خلال تقييم تنفيذ اتفاق أكرّا. ويظل العمل وفقاً لهذه الفقرات من اتفاق أكرّا مهماً، لا سيما بالنظر إلى أن نتائج الأونكتاد الثالث عشر تعيد تأكيد اتفاق أكرّا وتستند إليه، فهو لا يزال صالحاً وهاماً (الفقرة ١٧، ولاية الدوحة).

٢- وتنص الفقرة ٨٩ من اتفاق أكرّا على ما يلي:

"ينبغي أن يواصل الأونكتاد مساهمته في التجارة والتنمية عن طريق أعماله المتصلة بالتحليل وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، على النحو الوارد أدناه. وينبغي أن يُعزز الأونكتاد عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وأن يعزز تنسيق الأنشطة المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية."

وتنص الفقرة ٩٠ (أ) على ما يلي:

"ينبغي أن يقوم الأونكتاد بما يلي: مواصلة رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، وعلى وجه الخصوص تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية، مع التركيز بدرجة أكبر على الحلول العملية."

وتنص الفقرة ٩٦ (د) على ما يلي:

"ينبغي للأونكتاد أيضاً القيام بما يلي: تعزيز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين."

٣- وقد جرى في سياق الأعمال التحضيرية للأونكتاد الثالث عشر وخلال تنظييم أو دعم عدة أحداث قيّمت فيها الصلة بين التجارة والنمو الشامل والتنمية المستدامة في ظل التحديات والفرص الحالية والناشئة (السياسة التجارية، وسياسات المنافسة وحماية المستهلك،

(١) انظر على التوالي الوثائق TD/B/C.I/3 و TD/B/C.I/9 و TD/B/C.I/17. ويرد استعراض يتضمن مزيداً من التفاصيل عن أنشطة الأمانة طوال هذه الفترة في تقرير شعبة التجارة الدولية بالبضائع والخدمات والسلع الأساسية عن أنشطتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (سيصدر قريباً).

والتجارة المتعددة الأطراف والإقليمية، والخدمات، والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، وتمويل التجارة، والتدابير غير التعريفية، والاقتصاد الأخضر، والتنمية المستدامة، وخلق الوظائف، وتمكين المرأة، وسلاسل الإمداد العالمية). ومن الممكن أن تؤثر هذه الأحداث في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وقد شملت ما يلي:

(أ) اجتماع الخبراء المخصص بشأن "الاقتصاد الأخضر: الآثار على التجارة والتنمية المستدامة" (جنيف، ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)؛

(ب) الحوار السياسي: إعادة تحديد دور الحكومة في التجارة الدولية في المستقبل (جنيف، ٢٦-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢)؛

(ج) إنفاذ قوانين المنافسة في منطقة الخليج: التحديات والآفاق (حدث خاص، الدوحة، ١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(د) منتدى الخدمات العالمي (الدوحة، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(هـ) اجتماع وزراء التجارة الأفارقة (الدوحة، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(و) دعم الاجتماع السنوي للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية (الدوحة، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(ز) الاجتماع الرفيع المستوى الخاص بالنظام الشامل للأفضليات التجارية (الدوحة، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(ح) المائدة المستديرة الوزارية الرفيعة المستوى الثالثة بشأن "تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية، بما يشمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" (الدوحة، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(ط) تأملات في النظام التجاري الدولي والتنمية الشاملة للجميع (حدث خاص، الدوحة، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(ي) جدول الأعمال الدولي المقبل بشأن التدابير غير التعريفية (حدث خاص، الدوحة، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(ك) منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة (جلسة إعلامية، الدوحة، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(ل) إدخال الاستدامة في صلب السياسات التجارية والإنمائية: نحو مؤتمر قمة ريو+٢٠ (حدث خاص، الدوحة، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(م) سياسات المنافسة وحماية المستهلك من أجل التنمية: برامج الأونكتاد وسويسرا في مجال بناء القدرات من أجل دعم بلدان أمريكا اللاتينية (الدوحة، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢)؛

(ن) حوار السياسات العامة الرفيع المستوى بشأن الاقتصاد الإبداعي في خدمة التنمية (الدوحة، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

٤- وتناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كل سنة، التقدم المحرز والقضايا المطروحة في مجالي التجارة الدولية والتنمية، ودعماً لهذه المداولات، يُعد الأونكتاد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة حول التجارة الدولية والتنمية. وركز تقرير عام ٢٠١١ (A/66/185) على حالات عدم اليقين التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف بشأن آفاق احتتام المفاوضات التجارية ضمن جولة الدوحة، وتسريع وتيرة نمو تجارة السلع الوسيطة المرتبط بتوسع الإنتاج الدولي، وضرورة أن تساهم التجارة في سبل إنمائية أكثر شمولية. وقد قدم الأونكتاد خدمات للمناقشات ذات الصلة التي أجرتها الجمعية العامة (الدورة السادسة والستون) ومفاوضات الدول الأعضاء التي نتج عنها اعتماد قرار بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/RES/66/185).

٥- واستعرض مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين (١٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١) تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي. ونظر بالأخص في دور القطاع الزراعي والتجارة الزراعية في النمو والتنمية، ومساهمة النظام التجاري الدولي في الاستراتيجيات الإنمائية القائمة على الزراعة في التصدي للفقر. وسُهلّت المداولات بفضل الوثائق الأساسية الموضوعية التي أعدتها الأمانة.

٦- وأعربت لجنة التجارة والتنمية في دورتها الثالثة (٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١) عن القلق إزاء تفاوت الانتعاش التجاري والاقتصادي من الأزمة الاقتصادية العالمية؛ واستمرار مستويات عالية من عدم المساواة والفقر والبطالة في العديد من البلدان (لا سيما البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان ذات احتياجات خاصة، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية)؛ وتدابير الحماية الجديدة وكذلك المستمرة وخطر حدوث انكماش مزدوج. وأكدت اللجنة، كمجانب مهمة في تعزيز قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات، بناء القدرات في مجال توريد الخدمات؛ والاستمرار في بذل جهود كبيرة من أجل اختتام مبكر وناجح للمفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية ضمن جولة الدوحة، مع تحقيق نتائج طموحة وشاملة ومتوازنة وذات اتجاه إنمائي؛ والتجارة فيما بين بلدان الجنوب التي تتيح فرصاً مهمة للتجارة والتنمية؛ والعلاقات بين التجارة ومجموعة من القضايا، بما فيها إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية.

٧- ويعزز العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التجارة الدولية الحوار ويساعد على بناء توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن السياسات والمؤسسات والاستراتيجيات التي تعزز مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية والنظام التجاري على نحو يؤدي أيضاً إلى جني فوائد إنمائية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وساهم الأونكتاد في إذكاء الوعي بالاستراتيجيات والسياسات التجارية الناجحة لمعالجة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الدولية، والتخفيف من الفقر، وإيجاد فرص العمل، والانتعاش الاقتصادي.

٨- وفيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية، يساهم الأونكتاد مساهمة جوهرية في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والتابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. وأعد فريق الخبراء تقرير عام ٢٠١١ عن الأهداف الإنمائية للألفية والتقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة (A/66/126)، الذي يحمل عنوان "التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٥". ويدأب الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، على تقديم البيانات والتحليلات من أجل تحديث مؤشري الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوصول إلى الأسواق، وهما المؤشر ٨-٦ (نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً المعفاة من الرسوم الجمركية) والمؤشر ٨-٧ (متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية).

٩- وقدم الأونكتاد إسهامات تحليلية وإحصائية إلى تقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المعنون "المهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: الشراكة العالمية من أجل التنمية: حان وقت التنفيذ". ويقدم التقرير وصفاً للنتائج المهمة التي تحققت بفضل إقامة شراكة عالمية معززة لأغراض التعاون الإنمائي الدولي، لكنه أشار إلى أن هناك ثغرات كبيرة عديدة ما زالت قائمة بين التوقعات والتنفيذ.

١٠- وأصدرت عدة تقارير تحليلية بشأن القضايا الناشئة فيما يتعلق بالتجارة والنظام التجاري، وتأثيرها في التنمية، وشملت التقارير التالية:

(أ) من يستفيد من تحرير التجارة في الرأس الأخضر؟ منظور جنساني (UNCTAD/OSG/2011/2)؛

(ب) قياس القوة النسبية للوصول التفضيلي إلى الأسواق (UNCTAD/ITCD/TAB/48)؛

(ج) "التدفقات التجارية الجديدة والتقليدية والأزمة الاقتصادية" (UNCTAD/ITCD/TAB/50)؛

(د) "بعد العمالة في تحرير التجارة مع الصين: تحليل حالة إندونيسيا من خلال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الحيوية (UNCTAD/DITC/TNCD/2011/4)، اشترك في إعداد هذا التقرير الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية؛

(هـ) سلاسل الإمداد المحتملة في قطاع المنسوجات والملبوسات في جنوب آسيا: دراسة استكشافية (UNCTAD/DITC/TNCD/2011/3)؛ دراسة مشتركة بين أمانة الكومنولث والأونكتاد؛

(و) دليل عملي بشأن تحليل السياسة التجارية، اشترك في إصداره الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

١١ - وما زال الأونكتاد يرأس مجموعة التجارة التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، المؤلفة من الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجان الإقليمية. وتتبادل المجموعة معلومات عن الأعمال المتعلقة بالتجارة التي ينفذها أعضاء المجموعة وتشجع التآزر فيما بينهم. وشرعت أيضاً في عمل يتعلق بإصدار منشور مشترك بشأن الجوانب التجارية والإنمائية للاقتصاد المراعي للبيئة. وسيصدر المنشور بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة.

١٢ - وتنص الفقرات ٩٠ (ب) و(ج) و(و) و(ز) و(ي) من اتفاق أكرأ على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

...

"(ب) مواصلة عمله المتعلق بالتطورات على صعيد برنامج عمل ما بعد الدوحة الذي يهتم البلدان النامية بصورة خاصة؛

"(ج) المساعدة في تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد أولوياتها التفاوضية، وقدرتها على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وعلى تنفيذ هذه الاتفاقات؛

...

"(و) تعزيز اتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية وتوافقها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

"(ز) دعم وتعزيز آليات التعاون الإقليمي؛

...

"(ي) مساعدة الاقتصادات الضعيفة بنوياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومعالجة تعرضها للهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية".

١٣ - وتنفيذاً لهذه الولايات، ساعد الأونكتاد المفاوضين التجاريين الموجودين في جنيف وفي العواصم وواضعي السياسات في البلدان النامية في الأعمال التحضيرية الخاصة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة، وخاصة بشأن طرائق وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، والتدابير غير التعريفية، والخدمات، وتيسير التجارة، والقواعد، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وقضايا التنمية. بما فيها المعونة من أجل التجارة. وقُدِّم دعم إلى البلدان النامية في مجال بناء القدرات، بغية الإسهام في زيادة استعداد هذه البلدان وقدراتها التقنية فيما يتعلق بجولة الدوحة. وقُدِّمت مساعدة

مماثلة إلى تجمعات إقليمية، منها مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، ودول أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. وعلى سبيل المثال، قدّم الدعم إلى المفاوضين التجاريين الموجودين في جنيف والتابعين لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بصورة منتظمة ومستمرة، إما فردياً أو جماعياً من خلال عضويتها في الاتحاد الأفريقي وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الصغيرة ذات الاقتصادات الضعيفة، في مختلف المجالات التي تشملها مفاوضات الدوحة. وقد قدّم هذا الدعم في أغلب الأحيان بالتعاون مع منظمات مثل أمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجان إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة الكومنولث. ونظم الأونكتاد أيضاً خلال مؤتمره الثالث عشر حلقة نقاش حول تأملات في النظام التجاري الدولي والتنمية الشاملة للجميع (٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

١٤ - وقد شارك الأونكتاد أيضاً في اجتماعات منتظمة لهيئات منظمة التجارة العالمية بشأن قضايا التجارة والتنمية، وساهم فيها. ومن هذه الهيئات المجلس العام، ومجلس السلع والهيئات الفرعية التابعة له، ومجلس الخدمات، والمجلس المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، واللجنة المعنية بالتجارة والتنمية، بما في ذلك من حيث عملها المتعلق بالمعونة من أجل التجارة، واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً، واللجنة المعنية بالاتفاقات التجارية الإقليمية، و فرق العمل المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهيئة استعراض السياسات التجارية.

١٥ - وقدّم في أحداث مختلفة رفيعة المستوى ووزارية وأحداث تقنية وأحداث لبناء القدرات دعم كبير، تعلق بالجوانب الإنمائية للمفاوضات التجارية لصالح التجمعات الإقليمية (مثل المجموعة الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ودول الكومنولث) ولصالح البلدان، لا سيما الأحداث التحضيرية للبلدان النامية من أجل المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١). وقد جرى أيضاً بناء قدرات البلدان في مجال التفاوض التجاري من خلال توفير دورات تدريبية (بشأن المفاوضات) نُظمت في إطار دورات الفقرة ١٦٦ والمعهد الافتراضي، بما فيها دورات إقليمية لصالح (أ) آسيا والمحيط الهادئ (سنغافورة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)؛ (ب) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (مدلين، كولومبيا، ٢٥-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١).

١٦ - واستمر الأونكتاد في تقديم الدعم التحليلي والاستشاري والتشغيلي لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في المفاوضات بين هذه المجموعة والاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاقات شراكة اقتصادية، بما في ذلك بالتعاون الوثيق مع هذه المجموعة ومع أمانتها.

وشمل ذلك تقديم الدعم لأحداث مثل "الاستشارة الاستراتيجية لأفكار ممثلي مجموعة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ بشأن الحواجز التجارية غير الجمركية" (جنيف، ٣ شباط/فبراير ٢٠١١)؛ واجتماعاً للجنة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعنية بالتجارة في الخدمات (مانزيني، سوازيلند، ٣-٦ أيار/مايو ٢٠١١)؛ وحلقة عمل أمانة الكومنولث بشأن تكامل التجارة الإقليمية في المحيط الهادئ (لندن، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

١٧- وتنص الفقرة ٩٠(د) من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي للأونكتاد تكثيف أنشطته في مجالات التجارة والتعاون التقني وبناء القدرات المتصلة بالتجارة. وينبغي للأونكتاد أن يقوّي مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية".

١٨- وتشمل أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال التجارة والقضايا المتصلة بالتجارة أربعة مجالات مواضيعية هي: (أ) بناء القدرات لأجل السياسة التجارية والمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية؛ (ب) القدرات ونظم المعلومات المتعلقة بالتحليلات التجارية؛ (ج) سياسات المنافسة وحماية المستهلك؛ (د) التجارة والبيئة والتنمية. وفي عام ٢٠١١، بلغ الإنفاق على التعاون التقني في إطار المجالات الأربعة ٣٣٥ ٠٠٠ دولار، مما يمثل ٨,٥ في المائة من مجموع إنفاق الأونكتاد لذلك العام. ويمكن الاطلاع على معلومات أوفى في تقرير الأمين العام للأونكتاد، "استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها"، (TD/B/WP/243؛ و١ TD/B/WP/243/Add.1، و٢ TD/B/WP/243/Add.2). وإضافة إلى ذلك، يساهم الأونكتاد في تنفيذ الإطار المتكامل المعزز في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً.

١٩- وتنص الفقرة ٩٠(هـ) من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي للأونكتاد: مواصلة توفير وتعزيز الدعم التقني المقدم إلى البلدان النامية والتعاون مع هذه البلدان، وفقاً لمستوى تنميتها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي أثناء عملية الانضمام وفي مرحلة متابعتها".

٢٠- وساعد الأونكتاد ٢٢ بلداً من بين ٣٠ بلداً كانت تتفاوض أو تستعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك جميع أقل البلدان المنضمة إلى المنظمة. وقُدمت المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات بطرق منها توفير أنشطة تدريبية لصالح أفرقة التفاوض التابعة للبلدان في دورات الفرقة العاملة التابعة لمنظمة التجارة العالمية ومع الشركاء التجاريين، فضلاً عن بعثات استشارية بشأن جوهر وعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. واضطلع بخدمات استشارية وبعثات ميدانية وأنشطة لبناء القدرات في بلدان أو قدمت لبلدان منها على سبيل المثال أذربيجان (٢٤-٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١)، وأفغانستان (٢٦ آب/أغسطس - ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، والبوسنة والهرسك (٢٣-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، والجزائر (١٠-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، والجمهورية العربية السورية



(١١-١٦ تموز/ يوليه و٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (١٦-٢٠ أيار/ مايو ٢٠١١)، والرأس الأخضر (٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ و٢٧-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١)، والسودان (١٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١)، وسيشيل (١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠١١)، وكذلك لإثيوبيا وجمهورية إيران الإسلامية واليمن. وقدم الأونكتاد الدعم أيضاً من أجل إعداد دراسات تحليلية لصالح بلدان تسعى إلى الانضمام، بما في ذلك تقييم لأثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي في الجزائر، ودراسة بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية لصالح جمهورية إيران الإسلامية.

٢١- وأثناء تنفيذ هذه الأنشطة، عمل الأونكتاد وتعاون وتعاوناً وثيقاً مع أمانة منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مع المؤسسات التجارية الوطنية وصانعي السياسات التجارية الوطنيين ومع الجهات المانحة. وعلى سبيل المثال، شارك الأونكتاد في عام ٢٠١١ في الحلقة الدراسية الأولى لمنظمة التجارة العالمية المخصصة لحالات انضمام بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وساهم في حلقة عمل منظمة التجارة العالمية/معهد فيينا المشترك بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (فيينا، ١٢-١٤ تموز/يوليه).

٢٢- وتنص الفقرة ٩٠ (ح) من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي للأونكتاد: بحث سبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بنظم الأفضليات، ومواصلة عمله المتعلق بقضية تآكل الأفضليات".

٢٣- وواصل الأونكتاد زيادة الوعي لدى البلدان النامية بشأن سبل تحسين الانتفاع بنظام الأفضليات المعمم وغيره من النظم التفضيلية من خلال توفير معلومات منتظمة على موقع شبكي مخصص، وتقديم دعم إداري بشأن شهادات المنشأ، وجمع البيانات، ونشر الأدلة المتعلقة بمخططات نظام الأفضليات المعمم والرسائل الإخبارية، والتعاون التقني وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات.

٢٤- وأمن الأونكتاد نشر المعلومات ذات الصلة من خلال تحديث وتنقيح أدلة نظام الأفضليات المعمم التي تتناول فرادى مخططات نظام الأفضليات المعمم، مثل:

(أ) مخطط اليابان (UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.42/Rev.4)؛

(ب) مخطط سويسرا (UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.28/Rev.2)؛

(ج) دليل بشأن قواعد المنشأ فيما يخص الجماعة الأوروبية (UNCTAD/ITCD/TSB/Misc.25/Rev.3/Add.1).

٢٥- وواصل الأونكتاد هذا النشر من خلال إعداد الدراسات ذات الصلة، وإصدار الرسائل الإخبارية الخاصة بنظام الأفضليات المعمم التي تتناول آخر المستجدات المتعلقة بالمخططات. وواصل تحديث قاعدة بيانات نظام الأفضليات المعمم التابعة للأونكتاد استناداً إلى البيانات التي تقدمها البلدان المانحة للأفضليات في إطار نظام الأفضليات المعمم. وساهم الأونكتاد أيضاً في مناقشة السياسة الدولية المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية، لا سيما فيما يخص أقل البلدان نمواً (ما بعد اسطنبول - تحديات ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً والأفضليات التجارية فيما يخص هذه البلدان، جنيف، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١).

٢٦- وتنص الفقرة ٩٠(ط) من اتفاق أكرأ على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي: مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان النامية، في إدراج شواغل التجارة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر".

٢٧- وقُدِّم الدعم لأنغولا وجامايكا في استعراض سياستيهما التجاريتين الوطنيتين بهدف تحديثهما وتعزيز تأثيرهما في التنمية. وقُدِّمت المساعدة أيضاً للمكسيك في استعراض سياسته المتعلقة بالتنمية الزراعية والتجارة. وفضلاً عن ذلك، نظم الأونكتاد، في إطار الأحداث السابقة للأونكتاد الثالث عشر، حواراً سياسياً حول إعادة تحديد دور الحكومة في التجارة الدولية في المستقبل.

٢٨- وكتف الأونكتاد العمل من أجل تحسين إدماج اعتبارات سوق العمل في أطر السياسات التجارية الوطنية كجانب أساسي لتعزيز التنمية الشاملة للجميع. وباعتبار الأونكتاد عضواً في المبادرة التعاونية الدولية المتعددة الوكالات بشأن التجارة والعمالة، التي تشمل، من بين ما تشمل، منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فقد كانت له مشاركة ومساهمة مهمتان في المؤتمر الدولي بشأن المفاوضات التجارية والنمو الشامل والعمالة (مانايلا، ١٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١)؛ والمنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة والعمالة (باريس، ٨-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)؛ والمؤتمر الرفيع المستوى بشأن التجارة والعمالة (تونس العاصمة، ٢٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

٢٩- وتنص الفقرة ٩٤ من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله الشامل في مجال الخدمات والتجارة والتنمية بالوسائل التالية:

"(أ) تحسين تحليله لقدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة المشاركة في إنتاج الخدمات والتجارة فيها على المستوى العالمي؛

"(ب) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لمساندتها في تدعيم قدرتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية؛

"(ج) تقديم الدعم في مجال تقييم الخدمات وعمليات استعراض السياسات الوطنية؛

"(د) بحث القضايا المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات وأثره الإجمالي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

"(هـ) توجيه الاهتمام إلى وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وشواغلها؛

"(و) تشجيع الاعتراف بالمؤهلات والمعايير؛

"(ز) تقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف والمفاوضات الإقليمية في مجال الخدمات؛

"(ح) تعزيز البيانات والإحصاءات الخاصة بالخدمات".

٣٠- وقُدِّم الدعم المصمم حسب الطلب، بما في ذلك الخدمات التدريبية والاستشارية المتخصصة، بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية المتصلة بالتجارة في الخدمات إلى صانعي السياسات والمفاوضين في البلدان النامية وإلى تجمعات بلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، وإلى الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. ودعمت هذه المساعدة البلدان والتجمعات المعنية في السعي إلى تحقيق أهدافها التجارية والإمائية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية المتعلقة بالخدمات. وشملت مساعدة الأونكتاد إعداد مواد أساسية تقنية وتقديم المشورة التقنية والتحليل بشأن (أ) الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للمفاوضات المتعلقة بالخدمات على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي، مع تعزيز الاتساق الإيجابي بين مفاوضات مختلفة؛ (ب) مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في مجال التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين موردي الخدمات (الأسلوب ٤)<sup>(٢)</sup>، والتجارة في الخدمات الكثيفة العمالة، وتنمية المهارات والاعتراف بالمؤهلات؛ (ج) تنمية قدرات توريد الخدمات؛ (د) التشجيع على وضع سياسات بشأن الخدمات على المستوى القطاعي ذات أحكام عامة.

(٢) يشمل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أربعة أساليب للتوريد، أي أربعة أساليب يمكن بها الاتجار في خدمة من الخدمات. ويعرف الأسلوب ٤ على أنه توريد خدمة "من جانب مورّد خدمات تابع لأحد الأعضاء، عن طريق وجود أشخاص طبيعيين تابعين لعضو من الأعضاء في إقليم أي عضو آخر" (المادة ١ من الاتفاق المذكور).

٣١- وشددت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي (٦-٨ نيسان/أبريل ٢٠١١) على أهمية إدماج تطوير خدمات الهياكل الأساسية في استراتيجية شاملة ومتكاملة ومتسقة. وأكدت أيضاً دور التعاون التجاري والتنظيمي المعزز، بما في ذلك الجهود المشتركة لبلدان الجنوب وتبادل التجارب الوطنية فيما بينها من أجل توسيع نطاق الاستثمار والتنمية في القطاع. وتناولت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات (٢٣-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢) سبل تعظيم مساهمة خدمات الهياكل الأساسية في التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

٣٢- وأجرى الأونكتاد عمليات استعراض للسياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات لرواندا وليسوتو. ووفر الاستعراض للبلدين المستفيدين البيانات والتحليلات اللازمة من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن سياسات تعزيز اقتصاد الخدمات الوطني. وقد جرت مشاورات مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة خلال حلقة العمل الوطنية لتدريب المسؤولين التجاريين في مجال التجارة في الخدمات (ليسوتو، ٩-١٠ أيار/مايو ٢٠١١ و ٢٢-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١) وخلال حلقة عمل الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن التجارة في الخدمات (رواندا، ٢٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

٣٣- وقدم الأونكتاد الدعم التقني بشأن آثار التجارة في الخدمات في التنمية إلى تشكيلات إقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقدم الأونكتاد الدعم التقني والاستشاري حسب الطلب إلى أمانتي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والدول الأعضاء فيهما. وقدم هذا الدعم أيضاً إلى اللجنة المعنية بالتجارة في الخدمات التابعة للسوق المشتركة (سوازيلند، ٣-٦ أيار/مايو ٢٠١١). وساهم الأونكتاد في حلقة عمل بشأن الخدمات نظمتها الجمعية الألمانية للتعاون الدولي/محامون واقتصاديون دوليون لمكافحة الفقر بالاشتراك مع المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، في نيروبي (١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١). وساعد الدعم الذي قدمه الأونكتاد في تعزيز الخبرة والمعرفة بشأن التفاوض المتعلق بالخدمات وعمليات تقييم الخدمات والأعمال التحضيرية للمفاوضات الإقليمية بهدف وضع إطار إقليمي للتجارة في الخدمات، والمشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات، والتصدي للتحديات المرتبطة بالمفاوضات الموازية، مثل المفاوضات بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

٣٤- ويشارك الأونكتاد في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، إلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، وشعبة إحصاءات الأمم المتحدة، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية. وقد ساهم الأونكتاد في فرقة العمل هذه، بما في ذلك في الاجتماع الذي عقده في باريس (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

٣٥- ونظم الأونكتاد أيضاً منتدى الخدمات العالمي الأول، كحدث سابق للأونكتاد الثالث عشر. وخلال المنتدى، انطلق التحالف العربي لصناعات الخدمات.

٣٦- وتنص الفقرة ٩٥ من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي للأونكتاد، بدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، أن يجري، في إطار ولايته وفيما يتعلق بمساهمة المهاجرين في التنمية، بحوثاً وتحليلات بشأن الفوائد والفرص المحتملة للتجارة، والاستثمار، والصلات الإنمائية بين البلدان الأصلية للمهاجرين ومجتمعاتهم في الخارج".

٣٧- وتنص الفقرة ١٧٠ من الاتفاق نفسه على أنه: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، دون الإخلال بالعمل المضطلع به في محافل أخرى وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، تحليل إمكانية مساهمة تحويلات المهاجرين في عملية التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر من الفوائد المستمدة من هذه التحويلات وتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى باتباع سياسات ملائمة مع مراعاة طبيعتها كأموال خاصة".

٣٨- ويعمل الأونكتاد بنشاط على تعزيز الاتساق والفهم على المستوى العالمي من خلال تقديم تحليل استراتيجي للسياسات وخيارات بشأن الصلة بين الهجرة والتجارة والتنمية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات للخبراء وإصدار منشورات رئيسية. كما يسدي الأونكتاد المشورة ويقدم المساعدة التقنية لوضعي السياسات والمفاوضين التجاريين والمنظمين.

٣٩- وتعاون الأونكتاد مع منظمات دولية ودول أعضاء بشأن قضايا الهجرة، لا سيما بصفته عضواً في الفريق العالمي المعني بالهجرة. وشارك الأونكتاد في حملة أمور، منها ما يلي:

(أ) اجتماع الفريق العامل العالمي المعني بالهجرة بشأن إدماج الهجرة في صلب عملية التنمية (٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)؛

(ب) حلقة عمل بشأن الدورات الاقتصادية والتغير الديمغرافي والهجرة (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) في إطار الحوار الدولي بشأن الهجرة الذي عقدته المنظمة الدولية للهجرة؛

(ج) اجتماع رؤساء الفريق العالمي المعني بالهجرة (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

٤٠- وساهم الأونكتاد أيضاً في ندوة الفريق العالمي المعني بالهجرة، المعنونة "الهجرة والشباب: تسخير الفرص من أجل التنمية" (١٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١١)، والمناقشة المواضيعية غير الرسمية للجمعية العامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، التي نظمها رئيس الجمعية العامة. وفي عام ٢٠١١، شارك الأونكتاد أيضاً في الاجتماعات الخاصة بالمنتدى العالمي الخامس المعني بالهجرة والتنمية وفي هذا المنتدى نفسه، الذي نظمته سويسرا، وفي سلسلة اجتماعات أصغر حجماً وذات توجه عملي في جميع أرجاء العالم.

٤١- وواصل الأونكتاد أيضاً عمله بشأن تعظيم أثر الحوالات على التنمية، بالاستناد إلى نتائج وحصائل اجتماع خبراء مخصص عُقد بشأن الموضوع (شباط/فبراير ٢٠١١). وشدد الأونكتاد على إمكانية مساهمة حوالات المهاجرين في التنمية، بطرق منها على سبيل المثال، توجيه الحوالات توجيهاً أفضل نحو الاستثمار المنتج، بما في ذلك من خلال توسيع فرص حصول المهاجرين على الخدمات المالية وتحسين التكامل المالي.

٤٢- وتنص الفقرة ٩٦(أ) من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي للأونكتاد أيضاً: المساعدة على تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية".

٤٣- وفي عام ٢٠١١، نشر الأونكتاد تقريرين موجهين نحو السياسات بشأن الصناعات الابتكارية التي تعد من بين قطاعات التصدير الحيوية الرئيسية. وهذان التقريران هما (أ) تعزيز الصناعات الابتكارية من أجل التنمية في موزامبيق، (ب) وتعزيز الصناعات الابتكارية من أجل التنمية في زامبيا. ويهدف التقريران إلى وضع أساس تحليلي لاستراتيجية مستدامة متينة من أجل اقتصاد ابتكاري. وأنشأ كلا البلدين لجنة مشتركة بين الوزارات لوضع سياسات شاملة ومبادرات ملموسة للنهوض باقتصاديهما الابتكاريين، عملاً بالتوصيات الواردة في التقريرين الخاصين بهما. وجرى أيضاً إعداد دراسة بعنوان "تعزيز الصناعات الابتكارية" وتقديمها إلى حكومة ترينيداد وتوباغو. وفضلاً عن ذلك، نُظم حوار سياساتي بشأن الاقتصاد الإبداعي والثقافي في لندن في آذار/مارس ٢٠١٢ وعقد حوار للسياسات العامة رفيع المستوى بشأن الاقتصاد الإبداعي في خدمة التنمية خلال الأونكتاد الثالث عشر (الدوحة، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢). وشارك الأونكتاد، استجابة للنجاح الذي حققته الطبعة الثانية من تقريره المعنون "تقرير الاقتصاد الخلاق - ٢٠١٠: خيار تنمية مجدية"، في تنظيم أحداث في مختلف أنحاء العالم و/أو شارك فيها لنشر النتائج والتوصيات الواردة في التقرير بناء على طلب عدة حكومات وأوساط أكاديمية. وفي عام ٢٠١١، أطلق الأونكتاد شبكة التبادل الأكاديمي بشأن الاقتصاد الإبداعي التي تضم قرابة ١٠٠ مؤسسة أكاديمية بغية توفير منبر للأوساط الأكاديمية والمهنيين المبدعين والفنانين والمجتمع المدني من أجل تعزيز التعاون وإقامة شبكات والدعوة على المستوى الدولي.

٤٤- وبالاستناد إلى الدراسة التشخيصية الوطنية لبيرو التي أعدها الأونكتاد والمتعلقة بالصادرات الجديدة والحوية، عُقدت حلقة عمل وطنية واجتماعات أخرى في ليما (أيار/مايو ٢٠١١) ضمت القطاع الخاص والحكومة والأسواق المحتملة (جمهورية كوريا على سبيل المثال) لصادرات مصائد الأسماك والفواكه من بيرو. وحددت حلقة العمل هذه المتعددة أصحاب المصلحة فرصاً جديدة للتصدير وأدت إلى اتخاذ إجراء للمتابعة في عام ٢٠١٢ لتسهيل تصدير أسماك الأنشوفة من بيرو إلى السوق الكورية.

٤٥- وتنص الفقرة ٩٦ من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي للأونكتاد أيضاً القيام بما يلي:

...

"(ب) معالجة أثر الحواجز غير التعريفية على التجارة والتنمية؛

"(ج) مواصلة تحسين ونشر الأدوات التحليلية، مثل دليل التجارة والتنمية، وقواعد البيانات والبرامج الحاسوبية، كنظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل".

٤٦- وأطلق الأونكتاد، مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومركز التجارة العالمية، مبادرة الشفافية في التجارة في عام ٢٠١١. وتشكل هذه المبادرة خطوة نحو تحقيق تغطية أوسع للبيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية، وهي تساهم بالتالي في إجراء المفاوضات التجارية ووضع السياسات على نحو أكثر فعالية. وعقد الأونكتاد حدثاً خاصاً خلال مؤتمره الثالث عشر في الدوحة تناول جدول الأعمال الدولي المقبل بشأن التدابير غير التعريفية (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

٤٧- وحُدث الأونكتاد عناصر بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية الذي يمكن النفاذ إليه من خلال نظام الحل التجاري العالمي المتكامل. ويمكن مقارنة نظام التحليل والمعلومات التجارية بمكتبة متخصصة تتضمن كتباً عن مواضيع تتصل بالتجارة وتتعلق بالتدابير التعريفية وشبه التعريفية وغير التعريفية وتدفقات التجارة الدولية. وفي عام ٢٠١١، استمر ارتفاع عدد الطلبات على النفاذ إلى نظام التحليل والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل. وأصدرت في عام ٢٠١١ حوالي ٦٠٠٠ رخصة من بين قرابة ١٨٠٠٠ رخصة أُصدرت لمستخدمي نظام الحل التجاري العالمي المتكامل. وإن استخدام نظام التحليل والمعلومات التجارية، لا سيما في منشورات منظمات دولية أخرى مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دليل على أهمية هذا النظام. وفضلاً عن ذلك، استمرت قاعدة البيانات في تقديم البيانات التعريفية والتجارية لقاعدة البيانات الخاصة بالوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية، التي يحال إليها بدورها في أغلب الأحيان كمصدر للمعلومات في العديد من المنشورات المتعلقة بالتجارة في المنتجات الزراعية.

٤٨- وتنص الفقرة ٩٧ من اتفاق أكرّا على أنه: "ينبغي للأونكتاد تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بوسائل تشمل تبادل الخبرات وبناء المؤسسات. كما ينبغي له تحسين بياناته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز ما يتصل بها من برامج تقنية. وينبغي كذلك أن يواصل الأونكتاد دعمه لتفعيل وزيادة استخدام النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأخرى المحفزة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب".

٤٩- وقد شارك الأونكتاد مشاركة كاملة في دعم عمليات تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي الأفريقي وحفز التجارة بين البلدان الأفريقية. كما ساهم الأونكتاد في معتكف عقده الاتحاد الأفريقي بشأن التجارة بين البلدان الأفريقية (أديس أبابا، ٢٥-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١). ووضع المعتكف الصيغة النهائية للوثائق التي تصب في عملية التحضير الوزارية من أجل اعتماد الدورة العادية الثامنة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا،

إثيوبيا، ٢٣-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) "مقررًا بشأن تشجيع التجارة الأفريقية البينية والتعجيل بإنشاء منطقة التجارة القارية الحرة". وكان الأونكتاد ممثلًا في الدورة الثامنة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي وهو بصدد التنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن مساهمة الأونكتاد في تنفيذ خطة العمل. وتناقش الأونكتاد أيضاً داخل المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية بشأن المساهمة العامة للأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل. ونظم الأونكتاد أيضاً، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، اجتماعاً لوزراء التجارة الأفارقة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ كحدث سابق للأونكتاد الثالث عشر لمناقشة تنفيذ الخطة. وقدم الأونكتاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي، في دراسة مشتركة، تقريراً تحليلياً بشأن تحرير التجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادي في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية نحو السوق الأفريقية المشتركة، (UNCTAD/DITC/TNCD/2011/2).

٥٠- ودعم الأونكتاد المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية في عقد اجتماع رفيع المستوى بخصوص هذا النظام في الدوحة خلال الأونكتاد الثالث عشر (٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢). ودعا بيان مشترك للجنة المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية إلى مواصلة تعزيز أهمية النظام بالنسبة لاقتصادياتهم باعتبار هذا النظام منبراً للتعاون التجاري بين بلدان الجنوب.

٥١- وكجزء من الأونكتاد الثالث عشر، عُقد اجتماع مائدة مستديرة وزارية رفيع المستوى تحت عنوان "تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية، بما يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" (الدوحة، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢). وأشارت المداولات التي جرت خلال الاجتماع إلى نُهج بشأن التعاون الدولي والشراكات من أجل التجارة والتنمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب. وأبرزت المداولات أيضاً، من بين ما أبرزت، الحاجة إلى (أ) زيادة مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية، (ب) تشجيع التكامل الإقليمي ومواصلة تعزيز فرص التعاون الجديدة بين بلدان الجنوب، من قبيل إعداد اتفاق تجاري بين جميع دول مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، (ج) تعزيز تعددية الأطراف في التجارة.

٥٢- وتنص الفقرة ٩٨ من اتفاق أكرّا على أن: "عمل الأونكتاد في مجال القضايا المتصلة بالطاقة ينبغي أن يعالج من منظور التجارة والتنمية، وعند الاقتضاء، في سياق عمله المتصل بالسلع الأساسية والتجارة والبيئة والقطاعات الجديدة والدينامية والخدمات".

٥٣- وتنص الفقرة ٩٩ على أنه: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في إطار مبادرة الوقود الأحياي، وأن يسعى جاهداً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التجارية والإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع التقليل إلى أدنى حد من الجوانب البيئية والاجتماعية الضارة التي يمكن أن ينطوي عليها الأخذ بخيار الوقود الأحياي".



٥٤- واستمرت مبادرة الوقود الأحيائي للأونكتاد في تقديم المساعدة للبلدان النامية في مجال تحليل سياساتها وفي عملية اتخاذ قراراتها بشأن ما إذا كان الوقود الأحيائي يشكل خياراً بالنسبة لها في سبيل تحقيق أمن الطاقة وأهداف التنمية المستدامة. وواصل الأونكتاد تعاونه مع حكومة المكسيك في تقييم خيار الوقود الأحيائي، بما في ذلك تقييم تنفيذ السياسة العامة وتحليل التطورات في أسواق الوقود الأحيائي، لا سيما فيما يخص المسائل المتعلقة بشهادات الاستدامة. وقد استكمل التقييم وقُدّم لحكومة المكسيك لكي تنظر فيه. وأُعدت أيضاً دراسة تحليلية عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إنتاج الوقود الأحيائي المستدام واستخدامه وتجارته (UNCTAD/DITC/TED/2011/10). وساهم الأونكتاد أيضاً في المناقشات الدولية المتعلقة بسياسات الوقود الأحيائي والمسائل التنظيمية.

٥٥- وتنص الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكرا على أنه: "ينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته ومع تجنب تكرار العمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى، أن ينظر في قضية تغير المناخ في سياق عمله الجاري في مجال مساعدة البلدان النامية في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار ضمن استراتيجيات التنمية".

٥٦- واستمر الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية والمجتمع العالمي في التحليل الاقتصادي وبناء توافق الآراء بشأن الشروط اللازمة لمشاركة هذه البلدان والمجتمع العالمي ولتعزيز السياسات المتعلقة بتغير المناخ. وقدم الأونكتاد مساهمة مهمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠) من خلال تنظيم حملة أمور و/أو المشاركة فيها ومن هذه الأمور ما يلي:

(أ) اجتماع خبراء مخصص بشأن الاقتصاد الأخضر: آثار التجارة والتنمية المستدامة (جنيف، ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (نيويورك، ٧-٨ آذار/مارس ٢٠١١)؛

(ج) المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن "التحضير لمؤتمر ريو ٢٠١٢: الفرص والتحديات التجارية في اقتصاد أخضر" (جنيف، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)؛

(د) الفرقة العاملة المشتركة المعنية بالتجارة والتنمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باريس، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)؛

(هـ) حدث الأونكتاد الثالث عشر، الذي تناول موضوع إدخال الاستدامة في صلب السياسات التجارية والإنتاجية: نحو مؤتمر قمة ريو+٢٠ (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

٥٧- وواصل الأونكتاد تقديم مساهمة مهمة في هذا المجال من خلال إعداد الوثائق والمنشورات التالية: (أ) التحول إلى الاقتصاد الأخضر: المنافع والتحديات والمخاطر من

منظور التنمية المستدامة (DESA/UNEP/UNCTAD)، تموز/يوليه ٢٠١١؛ (ب) الاقتصاد الأخضر: لماذا الاقتصاد الأخضر مهم بالنسبة لأقل البلدان نمواً (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الأونكتاد/مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية)، أيار/مايو ٢٠١١؛ (ج) الاقتصاد الأخضر: آثار التجارة والتنمية المستدامة، (UNCTAD/DITC/TED/2011/5)؛ (د) الطريق إلى ريو+٢٠: من أجل اقتصاد أخضر توجّهه التنمية (العدد الثاني) (UNCTAD/DITC/TED/2011/6)؛ "وهل هناك جوانب سلبية للاقتصاد الأخضر؟" (UNCTAD/DITC/TED/2011/3). وأعد الأونكتاد أيضاً تحليلاً لحيز المنتجات (ومنهجية لحيز المنتجات) وحيز السياسات العامة للاقتصاد الأخضر من أجل إسداء نصيحة مصممة حسب فرادى البلدان وتعزيز الفهم المشترك للتدابير التجارية المقبولة في سياق السعي إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر. ودعم الأونكتاد أيضاً، مع غيره من الوكالات المتعاونة، تنظيم المنتدى الأفريقي الثالث للكربون (مراكش، ٤-٦ تموز/يوليه ٢٠١١). وشارك وساهم الأونكتاد أيضاً بشكل كبير في مؤتمرات واجتماعات وندوات وموائد مستديرة عالمية بشأن التحول إلى اقتصاد أخضر عادل ومنصف.

٥٨- وتنص الفقرة ١٠١ من اتفاق أكرا على أنه: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمعايير، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكاليف وضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، ومتابعة القضايا المتصلة بالتجارة والواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ".

٥٩- وطوال عام ٢٠١١، اضطلع الأونكتاد بأنشطة تتعلق بالقضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة وشارك فيها، مثل ما يلي:

(أ) حلقة عمل الاتحاد الأفريقي الافتتاحية المعنية بوضع المبادرة الأفريقية للزراعة العضوية البيئية، كمتابعة لقرار رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي بشأن الزراعة العضوية (كينيا، أيار/مايو ٢٠١١)؛

(ب) حلقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن الزراعة العضوية (بروكسل، تموز/يوليه ٢٠١١)؛

(ج) الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثاني للزراعة العضوية في أفريقيا، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٢، في لوساكا (زامبيا) حول موضوع "تعميم الزراعة العضوية في خطة التنمية الأفريقية"، والمشاركة في هذا المؤتمر.

٦٠- وأمن أيضاً دعم الأونكتاد تمثيل آفاق الزراعة العضوية في أفريقيا في المناقشات التي جرت مع الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة (GlobalGAP) وأمانة الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية حول الممارسات الزراعية الجيدة في مجال الزراعة العضوية. وفي إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين (الأونكتاد، واليونيدو، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية)، بدأ العمل بشأن مشروع وطني في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأعد الأونكتاد أيضاً تقريراً بعنوان "مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن السلع البيئية: قضايا تقنية مختارة" (UNCTAD/DITC/TED/2011/1).

٦١- وواصل الأونكتاد أيضاً عمله المفاهيمي وأنشطته الاستشارية من أجل انطلاق منتدى الأمم المتحدة لمعايير الاستدامة. وقد عقدت جلسة إعلامية بشأن المبادرة خلال الأونكتاد الثالث عشر.

٦٢- وتنص الفقر ١٠٢ من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد الاستفادة من خبرته في دعم مبادراته المتعلقة بالتجارة البيولوجية والتي تقدم الدعم إلى السوق الناشئة لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي المنتجة بأسلوب مستدام. وينبغي أن تستمر مبادرة التجارة البيولوجية في توفير الدعم لوضع سياسات وهيئة بيئة مساعدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في استخدام وصون التنوع البيولوجي على نحو مستدام، مع التسليم بتعقد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية".

٦٣- وقد استمر الأونكتاد، من خلال مبادراته المتعلقة بالتجارة البيولوجية وبرنامج تيسير التجارة البيولوجية، في مساعدة بلدان نامية على تعزيز القدرة المؤسسية لبرامج التجارة البيولوجية الوطنية فيما يخص وضع أطر السياسات العامة لدعم التجارة البيولوجية وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لبرامج وشركاء التجارة البيولوجية في إندونيسيا وفييت نام وكولومبيا على سبيل المثال.

٦٤- واستمر الأونكتاد أيضاً في تنفيذ أنشطة بموجب اتفاقات بيئية متعددة الأطراف متصلة بالتنوع البيولوجي، مثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وأصبح على سبيل المثال أحد الجهات المحركة للمنتدى العالمي للأعمال التجارية والتنوع البيولوجي. وإلى جانب ذلك، دعم الأونكتاد أيضاً اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وضمن هذا النطاق، أعد الأونكتاد أيضاً، على سبيل المثال، دراسة بعنوان "الارتباط بالسلم: استخدام التجارة البيولوجية من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي وبناء السلام" (UNCTAD/WEB/DITC/TED/2011/1).

٦٥- وفضلاً عن ذلك، أنشأ الأونكتاد الفريق الافتراضي لنظام تقييم تأثير التجارة البيولوجية من أجل نشر مبادئ توجيهية إعلامية وغيرها من المواد التقنية في أوساط الشركاء المعنيين بنظام تقييم تأثير التجارة البيولوجية وبالتجارة البيولوجية.

٦٦- وكجزء من الجهود الرامية إلى زيادة الوعي والفهم بشأن قضايا التجارة البيولوجية بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، نظم الأونكتاد، على سبيل المثال، (أ) حلقة عمل الخبراء الدوليين لدعم فريق الخبراء التقني المخصص المعني بمؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ٢٠-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١)؛ (ب) القمة المتعلقة بالأغذية المستدامة (أمستردام، ٢٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١)، و/أو شارك فيهما.

٦٧- وتنص الفقرة ١٠٣ من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز ودعم التعاون، بوسائل تشمل تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ وأعيد تأكيدها في توافق آراء ساو باولو وفي المؤتمر الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، المعقود عام ٢٠٠٥".

٦٨- وتنص الفقرة ١٠٤ من اتفاق أكرأ على أن: "الأونكتاد هو المنسق للأعمال المتعلقة بسياسة المنافسة ورفاه المستهلكين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يوفر للدول الأعضاء فيه محفلاً للحوار وبناء توافق آراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء البحوث والتحليلات في هذا المجال لصالح الدول الأعضاء فيه والشبكات الدولية المعنية بسياسات المنافسة، و/أو بالتعاون معها. وينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً لمناقشة قضايا المنافسة على المستوى المتعدد الأطراف، مع إقامة علاقات وثيقة بالشبكات الحالية لسلطات المنافسة، وأن يواصل تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق القدرة التنافسية المحلية والدولية. وينبغي أن يعزز عمل الأونكتاد في هذا المجال نظم قوانين المنافسة التي تراعي الظروف السائدة في البلدان النامية. وبناء على ذلك، ينبغي أن يركز العمل المقبل للأونكتاد في هذا المجال على ما يلي:

"(أ) إعداد وتنفيذ قوانين وسياسات وتدابير المنافسة الوطنية والإقليمية التي تلائم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ورفاه المستهلكين فيها؛

"(ب) البحوث والمداولات المتعلقة بالممارسات المانعة للمنافسة في مختلف القطاعات، وآثارها على رفاه المستهلكين والأسواق العالمية وأسواق البلدان النامية بصورة خاصة، وآليات التصدي لآثارها؛

"(ج) بحث جميع القضايا المتعلقة بالتفاعل بين المنافسة والخصخصة والابتكار وآثارها على التجارة والتنمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

"(د) تقديم الدعم للتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات المنافسة؛

"(هـ) دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة؛

"(و) توسيع نطاق الاستعراضات الطوعية لسياسات المنافسة التي يجريها النظراء في إطار الأونكتاد بحيث تشمل مجموعة أوسع من البلدان النامية ومنظمتها الاقتصادية الإقليمية؛

"(ز) تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات في مختلف المناطق، ويشمل ذلك برامج من قبيل برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك والخاص بأمريكا اللاتينية، وهو برنامج ينبغي تعزيزه".

٦٩- وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة هو الهيئة الدائمة في الأونكتاد التي تجمع كل سنة جنباً إلى جنب صفوة خبراء المنافسة وممثلين آخرين. ويجري هذا الفريق مشاورات بشأن قضايا المنافسة التي ينصب عليها اهتمام الدول الأعضاء بشكل مشترك، وهو يدعم التبادل غير الرسمي للخبرات وأفضل الممارسات، بما فيها استعراضات النظراء الطوعية لنظم المنافسة الخاصة ببلدان أو أقاليم، كما يدعم التعاون والتآزر الدوليين. وشدد فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الحادية عشرة (١٩-٢١ تموز/يوليه ٢٠١١) على النهوض بسياسات المنافسة كأداة للتنمية، وعلى أهمية وضع دعائم صحيحة لتقوم عليها وكالة فعالة للمنافسة باعتبارها شرطاً ضرورياً لتنفيذ قوانين المنافسة على نحو فعال، وأهمية الاتساق بين سياسة المنافسة وغيرها من السياسات الحكومية، والتعاون الدولي في قضايا المنافسة. وجرى مشاورات بشأن تحديث قانون المنافسة النموذجي، نتج عنها تنقيحه جزئياً. وجرى أيضاً مناقشة فعالية ما يقدمه الأونكتاد في مجال بناء القدرات لوكالات المنافسة الفتية. وأجرى الفريق أيضاً في دورته الحادية عشرة استعراض نظراء طوعياً لقانون وسياسة المنافسة في صربيا بالاستناد إلى تقرير للأونكتاد.

٧٠- وناقش فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثانية عشرة (٩-١١ تموز/يوليه ٢٠١٢) المسائل المواضيعية التالية: سياسات المنافسة وقطاع المشتريات العامة؛ وإدارة المعارف والموارد البشرية من أجل إنفاذ فعال لقانون المنافسة؛ والتحديات التي تواجهها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. وإلى جانب هذا، قُدم خلال هذه الدورة استعراضا نظراء طوعيان لقوانين وسياسات المنافسة، هما: استعراض النظراء الثلاثي بشأن جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي، واستعراض النظراء بشأن منغوليا. وأجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً خلال هذه الدورة مناقشات بشأن النسختين المنقحتين للفصل الثالث (الاتفاقات والترتيبات التقييدية) والفصل الثامن (بعض الجوانب الممكنة لحماية المستهلك)، من قانون الأونكتاد النموذجي المتعلق بتشريعات المنافسة. وأعد الأونكتاد أيضاً "دليل تشريعات المنافسة، تقرير موحد للفترة ٢٠١١-٢٠١٢" (UNCTAD/DITC/CLP/2012/HANDBOOK).

٧١- ويدعم الأونكتاد البلدان النامية في ترسيخ ثقافة المنافسة، بوسائل منها برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك والخاص بأمريكا اللاتينية، وبرنامج المنافسة الخاص بأفريقيا<sup>(٣)</sup>. وشملت الأنشطة الحديثة المنجزة في إطار هذين البرنامجين ما يلي:

(أ) تنفيذ المساعدة التقنية في البلدان المستفيدة من برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك والخاص بأمريكا اللاتينية، مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وكولومبيا؛

(ب) المنتدى الدولي الأول بشأن حماية المستهلك (غواياكيل، آذار/مارس ٢٠١١)؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية للبلدان المستفيدة من برنامج المنافسة الخاص بأفريقيا مثل تونس وسيراليون والكونغو وكينيا؛

(د) حدث الأونكتاد الثالث عشر الذي تناول سياسات المنافسة وحماية المستهلك من أجل التنمية (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢). وأبرزت هذه الحلقة الدراسية التجارب الناجحة والأثر الإيجابي في أمريكا اللاتينية لبرنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك الخاص بأمريكا اللاتينية، وكانت بمثابة محفل لاستكشاف الطريقة التي يمكن بها توسيع نطاق أنشطة هذا البرنامج ليشمل البلدان الأخرى المعنية؛

(هـ) حلقة عمل إقليمية بشأن إنفاذ قوانين المنافسة في منطقة الخليج: التحديات وآفاق المستقبل (١٦-١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

٧٢- وقد ساعدت أنشطة الأونكتاد في إذكاء الوعي بدور المنافسة وتشجيع ثقافة المنافسة. وفي هذا الصدد، نُظمت، على سبيل المثال، حلقة عمل وطنية في سيراليون في (شباط/فبراير ٢٠١١) لتوعية المسؤولين الحكوميين، وممثلي مجتمع الأعمال التجارية، والجمع المدني بشأن فوائد قوانين وسياسات المنافسة للاقتصاد الوطني.

٧٣- وفي إطار الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان في صياغة و/أو مراجعة تشريعاتها المتعلقة بالمنافسة، قدم الأونكتاد، على سبيل المثال، المساعدة إلى غامبيا في مراجعة قانونها المتعلق بالمنافسة ومبادئ توجيهية بشأن التطبيق. وقدم الأونكتاد أيضاً إلى حكومة غانا توصيات بشأن الأحكام الملزم إدراجها في مشروع قانون المنافسة.

٧٤- ونُظمت في عام ٢٠١١، في إطار أنشطة تدريب معالجي قضايا المنافسة، عدة حلقات عمل تدريبية. وعلى سبيل المثال، نُظمت في سان سلفادور (شباط/فبراير ٢٠١١) حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن عمليات الاندماج لصالح المدعين العامين وحلقة عمل تدريبية إقليمية في بوغوتا (آذار/مارس ٢٠١١) بشأن ممارسات التواطؤ. وأوفد الأونكتاد

(٣) يتاح مزيد من التفاصيل في تقرير أمانة الأونكتاد، "استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ونموذجها" (TD/B/WP/243) و TD/B/WP/246/Add.1 و TD/B/WP/243/Add.2.

بعثة لتقصي الحقائق إلى الهيئة الإندونيسية المعنية بالمنافسة كجزء من عمله المتعلق بوضع دليل لاكتشاف التكتلات الاحتكارية والتحقيق فيها لصالح الهيئة (تموز/يوليه ٢٠١١). وسوف يُستخدم الدليل لتدريب المسؤولين العاملين مع الهيئة في إندونيسيا. وعُقدت في جاكرتا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حلقة عمل لإقرار الدليل المكيف وفقاً لقانون وسياسة المنافسة في إندونيسيا. فضلاً عن ذلك، نظم الأونكتاد دورة تدريبية بشأن سياسات المنافسة لصالح المسؤولين في مجال المنافسة في سيراليون، لتزويدهم بالمهارات الكافية اللازمة لإنفاذ سياسة وقانون المنافسة (١٩-٢١ تموز/يوليه ٢٠١١).

٧٥- ويشمل الدعم الذي يقدمه الأونكتاد للبلدان التي اعتمدت تشريعات وطنية للمنافسة، وكذلك الوكالات المنشأة حديثاً المعنية بالمنافسة، أنشطة لدعم بناء المؤسسات. وفي هذا الصدد، نظم الأونكتاد، على سبيل المثال، ما يلي و/أو شارك فيه:

(أ) مشاورات ثنائية مع حكومة تونس بشأن تدريب القضاة ومن أجل إنشاء مركز التدريب المعني بقوانين وسياسات المنافسة عملاً بتوصيات استعراض النظراء لسياسة المنافسة في تونس (آذار/مارس ٢٠١١)؛

(ب) جولة دراسية إلى الهيئة الهولندية للمنافسة وحلقة العمل المتعلقة بالكراتلات التي نظمتها الشبكة الدولية للمنافسة لصالح المسؤولين المعنيين بالمنافسة في أرمينيا وماليزيا وصربيا، وذلك لأهداف منها دعم إنشاء هيئة المنافسة الماليزية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

٧٦- وفيما يخص قضايا حماية المستهلك، ساعد الأونكتاد أنغولا، وبوتان، وسيراليون، وسيشيل في صياغة قوانينها المتعلقة بحماية المستهلك. وبفضل برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك الخاص بأمريكا اللاتينية، ساعد الأونكتاد أيضاً بـرو ونيكاراغوا في إعداد قوانينهما المتعلقة بحماية المستهلك.

٧٧- وتنص الفقرة ١٠٥ من اتفاق أكرأ على أنه: "ينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته، ومع مراعاة جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، أن يواصل إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك بشأن حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والفولكلور، والتقاسم العادل والمنصف".

٧٨- وقد وفر الأونكتاد التدريب لمسؤولين ومحامين ومفاوضين تجاريين حكوميين، وأكاديميين، وعاملين في مجال القانون، ومحامين يمثلون الرابطة التجارية، وشركات ودور محاماة، وأصحاب أعمال من البلدان النامية، بشأن جملة أمور منها نظام منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات فيما يخص التجارة الدولية في السلع والخدمات والملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، عُقدت حلقة عمل بشأن موضوع القضايا المعاصرة في التحكيم المتعلق بالاستثمار: التحديات والفرص أمام النمو والتنمية في آسيا، بالتعاون مع جامعة سياتي في

هونغ كونغ (٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، هونغ كونغ، الصين). وساهم الأونكتاد في تحليل وتقييم انعكاسات مسائل تقنية متنوعة على التنمية، وسهّل إسداء المشورة القانونية والسياسية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، فيما يخص المفاوضات بشأن القضايا ذات الصلة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في منظمة التجارة العالمية.

٧٩- وتنص الفقرة ١٠٦ من اتفاق أكرا على أنه: "ينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بدور هام في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم الدعم المحدد المهدف إلى البلدان النامية لبناء قدرتها على المشاركة في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه على نحو مجدي وعلى معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن هذا النظام".

٨٠- وواصل الأونكتاد مساهمته في مبادرة المعونة من أجل التجارة. وشارك في الفريق الاستشاري للمعونة من أجل التجارة الذي أنشأه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، وفي لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والتنمية في دراستها لمسائل المعونة من أجل التجارة. وقدم الأونكتاد دراسات حالات للاستعراض العالمي الثالث للمعونة من أجل التجارة في عام ٢٠١١ وشارك في هذا الاستعراض. وساهم أيضاً في حدث تحضيري للاستعراض العالمي نظمته بلدان نامية، مثل مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. كما قدم الأونكتاد إسهامات للمنشور المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة في لحة، الصادر في عام ٢٠١١.

٨١- وقد أُقيمت علاقة التعاون بين الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية والأونكتاد بشكل رسمي من خلال مذكرة التفاهم الموقعة في جنيف في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتشجع مذكرة التفاهم هذه على التعاون المعزز بين الشريكين لدعم التجارة - تمويل مرافق/وكالات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبهذه المناسبة، نُظمت حلقة دراسية للشبكة العالمية بشأن "تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب: النهوض بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم"، بدعم من الأونكتاد. وبعد الحلقة الدراسية، نُظّم في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ اجتماع اللجنة التوجيهية للشبكة العالمية، واتفق هذا الاجتماع، من بين ما اتفق عليه، على عقد مؤتمره السنوي لعام ٢٠١٢ كحدث سابق للأونكتاد الثالث عشر.

٨٢- ويتمتع الأونكتاد، بالاستناد إلى نهجه المتكامل للتجارة والتنمية، بمكانة فريدة من نوعها داخل المجتمع الدولي لتسهيل بذل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل معالجة التحديات الإنمائية الحالية عن طريق التجارة الدولية. وخلال الفترة المستعرضة، قدم الأونكتاد الدعم بنشاط، وعلى نحو متكامل وتأزري، في مجالات مختلفة في إطار أركان عمله الثلاثة لتعبئة التجارة الدولية والسياسات الدولية من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وأُتيح



منبر وأساس للبحوث التحليلية من أجل تبادل التجارب والآراء بشكل مستنير ومفتوح بين الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بشأن قضايا وطنية ودولية جوهرية، على مستويات ودرجات مختلفة، سواء من حيث الآفاق السياسية الواسعة أو التفاصيل التقنية. وقد سهل هذا الأمر البحث عن أرضية مشتركة بشأن التحديات والفرص الإنمائية المستمرة والناشئة. وقد حصلت البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على المساعدة في صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالتجارة لتعزيز اندماجها النافع في النظام التجاري الدولي. وجرى بالتالي تنفيذ اتفاق أكرأ وفقاً للتوجيهات التي قدمها مجلس التجارة والتنمية في دورته السابعة والخمسين<sup>(٤)</sup>، والتي شجعت الأمانة على أن تضع في اعتبارها أموراً من بينها الحاجة، في إطار ركن العمل المتعلق بالبحث والتحليل، إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية على معالجة المسائل الرئيسية في مجالي التجارة والتنمية والمسائل والتحديات الأخرى المترابطة وآثارها والدروس المستخلصة؛ والحاجة، في إطار ركن العمل المتعلق ببناء توافق الآراء، إلى مواصلة تحسين سير عمل الآلية الحكومية الدولية بطريقة تدرجية وغير رسمية وبناءة، من أجل بناء توافق أقوى في الآراء حول قضايا التجارة والتنمية؛ والحاجة، في إطار ركن العمل المتعلق بالتعاون التقني، إلى ضمان استناد عملها بثبات إلى ما يقوم به الأونكتاد من بحث وتحليل، وكذلك إلى توافق الآراء الذي تحقق في ركن العمل المتعلق ببناء توافق في الآراء. وقد وُضعت بالتالي ركيزة جيدة لمواصلة العمل في إطار ولاية الدوحة للأونكتاد الثالث عشر من أجل تحقيق النمو الشامل المتصل بالتجارة والتنمية المستدامة والحد من الفقر.

(٤) انظر تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والخمسين (TD/B/57/8): تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرأ - الاستنتاجات المتفق عليها ٥٠٣ (د-٥٧).